



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officiel للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ١
Press Release No. 1

رسالة من الرئيس

الاستفادة من الإنجازات التي تحققت على مدار قرن من المراقبة الدولية للمخدرات



يُحيي التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١١ الذكرى المئوية لإبرام أول معاهدة دولية لمراقبة المخدرات، وهي اتفاقية الأفيون الدولية الموقعة في لاهاي في عام ١٩١٢. فقد أدركت الحكومات والمجتمع المدني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين المخاطر الهائلة التي تتعرض لها الصحة العامة من جرّاء تجارة المخدرات غير المنظمة والمستويات المرتفعة لتعاطي المخدرات وإدمانها على صعيد العالم. فقد كان حوالي ٩٠ في المائة من استهلاك المخدرات في الولايات المتحدة آنذاك لأغراض غير طبية، أمّا في الصين، فكان الاستهلاك السنوي من المواد الأفيونية يُقدّر بما يزيد على ٣ ٠٠٠ طن من مكافئ المورفين - وهو ما يفوق كثيراً حجم الاستهلاك العالمي بعد مائة عام على ذلك.

وكان توقيع اتفاقية عام ١٩١٢ منعطفاً تاريخياً تجلّى فيه إدراك ما للتعاون الدولي ومبدأ المسؤولية المشتركة من أهمية جوهرية في مراقبة المخدرات. كما تجلّى فيه إدراك أهمية إتاحة استخدام المخدرات للأغراض الطبية والعلمية وإعطاء الأولوية لحماية الأفراد والاجتماعات من تعاطي المخدرات والإدمان عليها ومن فقدان الحرية الناجم عن هذا الارتهاق للمخدرات.

وتنوّه الهيئة في هذه المناسبة بجهود والتزام الكثير من المنظمات غير الحكومية التي استلمت، من خلال عملها على حماية الناس من تعاطي المخدرات، المشعل من المنظمات غير الحكومية التقدمية التي لعبت دوراً بالغ الأهمية في المراحل المؤدّية إلى إبرام اتفاقية عام ١٩١٢.

وقد تحقّقت إنجازات ملحوظة خلال القرن الأول من المراقبة الدولية للمخدرات، فجميع دول العالم تقريباً قد انضمت إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات؛ وقُضي على تسريب المخدرات والمؤثرات العقلية قضاءً يكاد يكون مبرماً على الصعيد الدولي؛ وأنشئ نظام دولي لمراقبة السلالات الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات.

ومع هذا، ورغم هذه النجاحات، يواجه نظام مراقبة المخدرات في الوقت الراهن تحديات كبرى ما زالت بحاجة إلى حل وتتطلب جهوداً شاملة. وقد تطرق تقرير الهيئة السنوي لعام ٢٠١١ للعديد من هذه المشاكل. ومثال ذلك أنّ لدى الكثير من

دول العالم مجتمعات محلية مهمشة معرضة لمشاكل المخدرات، وهذا التحدي ووسائل التصدي له موضع البحث في الفصل المواضيعي من تقرير الهيئة. وما زال هناك تفاوت في إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية من أجل استخدامها في الأغراض الطبية والعلمية، الأمر الذي يعني أن الكثير من الناس يعانون بغير ضرورة من الألم أو الأمراض العقلية بسبب عدم توافر هذه العقاقير بالقدر الكافي، بينما يواجه الكثيرون في بلدان أخرى المخاطر الصحية المقترنة باستخدام جرعات مفرطة من الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية. وقد أعرب البعض عن شكوكهم في فعالية الاتفاقيات الدولية الراهنة لمراقبة المخدرات واقترحوا إباحتها قانوناً. غير أن الكثير من الحجج التي سبقت لإباحة المخدرات معيبة بشدة، وتتجاهل ما عليه مشكلة المخدرات من تعقيد، ولا يوجد في الأفق بديل أفضل من النظام الحالي لمراقبة المخدرات.

إن مشكلة المخدرات عالمية ومتشابكة وتتطلب العمل على الصعيد الدولي والمستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. وإذ نستحضر النجاحات التي تحققت والخبرات التي اكتسبت في مجال المراقبة الدولية للمخدرات منذ توقيع اتفاقية الأفيون الدولية لعام ١٩١٢، يجدر بنا أيضاً أن نعزز جهودنا المشتركة الرامية إلى ضمان أن يكون القرن المقبل لمراقبة المخدرات أكثر نجاحاً من سابقه.

حميد قدسي

رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

للعلم فقط - وثيقة غير رسمية Pour information - document sans caractère officiel Zur Information - kein offizielles Dokument

يحظر نشره قبل: ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٢
Press Release No. 2

من حقّ الشباب التمتع بالحماية من تعاطي المخدرات والارتقان لها

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لكسر الحلقة المفرغة للإقصاء الاجتماعي ومشاكل المخدرات

يجب، وفقاً للتقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١١، إعطاء الأولوية لمساعدة المجتمعات المحلية المهمشة التي تعاني من مشاكل متعلقة بالمخدرات. فقد أصبح تعاطي المخدرات والاتجار بها ظاهرة مستشرية بالفعل في مجتمعات من مختلف أرجاء العالم، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو النامية، في إطار حلقة مفرغة تشمل طائفة واسعة من المشاكل الاجتماعية مثل العنف والجريمة المنظمة والفساد والبطالة وتردي الأحوال الصحية ومستوى التعليم. وقد حذر حميد قدسي، رئيس الهيئة، من ذلك قائلاً: "فمن المهمّ تلبية احتياجات المجتمعات المحلية التي تعاني من التفكك الاجتماعي قبل أن تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة التي تصبح معها القدرة على اتخاذ إجراءات مضادة فعّالة غير كافية". ومن الأرجح أن تواجه المجتمعات المحلية الممزقة التي تفتقر إلى الإحساس بالتماسك الاجتماعي مشاكل متعدّدة، من بينها تعاطي المخدرات، ويمكن أن تساهم هذه المشاكل في إشاعة الفوضى في المجتمع وتأجيج العنف، وهي ظاهرة ملحوظة في مدن من مختلف أرجاء العالم ويمكن أن تؤثر على المجتمع الكبير. وهذه المجتمعات المحلية لا تمثل خطراً على من يعيشون فيها فحسب، بل كذلك على المجتمع الكبير الذي هي جزء منه. وقد أجمعت الهيئة في التقرير عدداً من المخاطر التي تهدد التماسك الاجتماعي - من بينها التفاوت الاجتماعي والهجرة والتحول السياسي والاقتصادي وظهور ثقافات الإسراف على النفس والتحول في القيم التقليدية والنمو الحضري السريع والنزاعات ونمو النزعات الفردية والاستهلاكية وفقدان احترام القانون واقتصاد المخدرات المحلي.

وقال رئيس الهيئة: "قد تكون تلبية احتياجات المجتمعات المهمشة التي تعاني من مشاكل المخدرات تحدياً صعباً...، ولكن عواقب التقاعس عن العمل أفدح بكثير وينبغي تجنبها بأيّ ثمن". وقد طُرحت توصيات في هذا الشأن من بينها: توفير خدمات للوقاية من تعاطي المخدرات ولعلاج المتعاطين وإعادة تأهيلهم؛ وإتاحة فرص للتعليم والعمل والترفيه بمستويات مماثلة لما هو قائم في المجتمع الكبير؛ والتصدي لمظاهر النجاح المالي للمجرمين بسبب اشتغالهم في سوق المخدرات غير المشروعة؛ وإيجاد بدائل تكون قدوة حسنة للشباب من غير المجرمين؛ وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية؛ وقيام الشرطة بأنشطة لخدمة هذه المجتمعات.

ويجب، كما قال رئيس الهيئة أن تتوفر لشباب هذه المجتمعات فرص مماثلة للفرص المتاحة في المجتمع الكبير وأن يكون لهم الحق في التمتع بالحماية من تعاطي المخدرات والارتقان لها.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تعرب عن أسفها للخطوة غير المسبوقة التي اتخذتها دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالانسحاب من اتفاقية المخدرات لسنة ١٩٦١ من أجل إباحة مضغ ورقة الكوكا قانوناً

قال رئيس الهيئة، منوهاً بشواغل الهيئة في هذا الشأن، "إن جوانب معينة من تشريعات وسياسات مراقبة المخدرات في بوليفيا تتعارض مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما التشريعات والسياسات التي تسمح بزراعة ورقة الكوكا واستهلاكها لأغراض غير طبية، وخاصة مضغها". ولما كانت بوليفيا منتجا رئيسيا لورقة الكوكا، فقد يكون لتطورات سياسات المخدرات هناك مضاعفات في بلدان أخرى.

وتُعرّف ورقة الكوكا بأنها مخدر في اتفاقية سنة ١٩٦١، وتسري عليها ضوابط صارمة. وفي عام ٢٠٠٩، اقترحت بوليفيا حذف بعض الأحكام المتعلقة بهذه الورقة من اتفاقية سنة ١٩٦١. ورفضت الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية هذا الاقتراح، ولم يدخل حيّز النفاذ.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذت الحكومة البوليفية خطوة غير مسبوقة، حيث أودعت لدى الأمين العام صك انسحاب من اتفاقية سنة ١٩٦١ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي الوقت ذاته، أعلنت الحكومة البوليفية عن نيتها في العودة إلى الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٦١ مع إبداء تحفظ رسمي بشأن ورقة الكوكا.

وقال السيد قدسي: إن الهيئة تلاحظ بأسف الخطوة التي أقدمت عليها حكومة بوليفيا بما يتنافى مع الغرض الأساسي من اتفاقية سنة ١٩٦١ ومع روحها. وترى الهيئة أنه إذا "اتباع المجتمع الدولي نهجاً يميز للدول الأطراف أن تستخدم آلية الانسحاب والعودة إلى الانضمام مع إبداء تحفظات للتغلب على ما تلاقيه من مشاكل في تنفيذ بعض أحكام المعاهدات، فسوف تنزع سلامة النظام الدولي لمراقبة المخدرات". والهيئة ملتزمة بمواصلة الحوار مع الحكومة البوليفية بشأن هذه المسألة.

ارتفاع معدل الجرائم التي تيسر المخدرات ارتكابها على الصعيد العالمي

قال رئيس الهيئة "إن الأدلة المتاحة عن الجرائم التي تيسر المخدرات ارتكابها آخذة في التزايد على صعيد العالم، ولا سيما في أوروبا، لأن السلطات أصبحت أكثر وعياً بهذه المشكلة". وكثيراً ما تستخدم المؤثرات العقلية لارتكاب اعتداءات جنسية أو جرائم أخرى. وهذه المواد، التي كثيراً ما تكون عديمة الرائحة والطعم، تُقدّم في هذه الحالات إلى الضحايا سرّاً في الأماكن العامة، مثل الحانات أو مقاصف المطارات، وكذلك في الأماكن الخاصة، ولا سيما على شكل مشروبات. ووفقاً للهيئة، فإن هذه المشكلة ظهرت في مناطق وبلدان كثيرة. ومما يثير القلق وجود شواهد تشير إلى أن الشباب من الجنسين يتعرضون بصورة متكررة لهذه الجرائم، وذلك بهدف الاعتداء الجنسي عليهم أو لإجبارهم على ممارسة البغاء في المقام الأول. ووفقاً للمعلومات المتاحة للهيئة، تشترط حكومة واحدة فحسب إجراء تحاليل اعتيادية لدم وبول جميع ضحايا الاغتصاب. وتشير البحوث العلمية إلى أن الجرائم التي تيسر المخدرات ارتكابها تُرتكب بصورة أشيع مما يُظن بوجه عام. ويقول السيد قدسي "من المؤسف أن المعلومات الواردة حتى الآن مقتضبة وغير شاملة. ونحن نشجّع جميع الحكومات على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان الحصول على أدلة تحليلية جنائية كلما اشبه في وقوع جريمة سهّلت المخدرات ارتكابها". وقد نبّهت الهيئة المجتمع الدولي بالفعل إلى أن المواد التي توصف بتعبير "عقاقير الاغتصاب أثناء المواعيد الغرامية"، مثل الفلورنيترازينام، يُساء استخدامها من أجل ارتكاب اعتداءات جنسية. ونتيجةً لجهود هذه الحكومات، تراجع استخدام هذه المادة لتلك الأغراض. وتواصل الهيئة رصد الحالة وسوف تطلع الحكومات والهيئات الدولية على التطورات المستجدة أولاً بأول.

تقديم طلبيات المخدرات بالاتصال الحاسوبي المباشر: صيدليات الإنترنت غير المشروعة تستهدف جمهور الشباب عن طريق وسائط الإعلام الاجتماعية

تُقدّم طلبيات المخدرات غير المشروعة بالاتصال الحاسوبي المباشر عن طريق صيدليات الإنترنت غير المشروعة، إلى جانب أدوية الوصفات الطبية. ويبدو أنّ هذه الصيدليات تستهدف جمهور الشباب: وقد لاحظ رئيس الهيئة "أنّ من دواعي الانزعاج شروع صيدليات الإنترنت غير المشروعة في استخدام وسائط الإعلام الاجتماعية في الدعاية لمواقعها الشبكية، الأمر الذي يمكن أن يعرّض جماهير واسعة للضرر بفعل منتجات خطيرة، خاصةً بالنظر إلى أنّ منظمة الصحة العالمية قد تبينّت أنّ أكثر من نصف الأدوية التي يحصل عليها من صيدليات الإنترنت غير المشروعة زائفة."

ومن بين الجوانب الرئيسية لأنشطة صيدليات الإنترنت غير المشروعة تهريب منتجاتها إلى المستهلكين والحصول على نطاقات في الإنترنت تستضيف مواقعها الشبكية وإقناع الزبائن بأنّها صيدليات مشروعة في الواقع. وتهيب الهيئة بالحكومات أن تغلق صيدليات الإنترنت غير المشروعة وتضبط المواد التي تُطلب بطريقة غير مشروعة على الإنترنت وتُهرب عن طريق البريد.

وقد تلقت الهيئة معلومات عن أكثر من ١٢ ٠٠٠ ضبطية لمواد خاضعة للمراقبة الدولية أرسلت بالبريد في عام ٢٠١٠، كان من بينها أكثر من ٦ ٥٠٠ ضبطية لمواد مشروعة خاضعة للمراقبة الدولية و ٥ ٥٠٠ ضبطية لمخدرات غير مشروعة المصدر. وتبين أنّ الهند هي بلد المصدر الرئيسي لهذه المواد، حيث استأثرت بنسبة ٥٨ في المائة من المواد المضبوطة، بينما تبين أنّ بولندا والصين والولايات المتحدة بلدان مصدر هامة هي أيضا.

وقد نشرت الهيئة "المبادئ التوجيهية للحكومات بشأن منع بيع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية غير المشروعة عبر الإنترنت"، غير أنه تبين من دراسة استقصائية أجريت مؤخراً عن تنفيذ هذه المبادئ أنّه ما زال من الضروري المضي قدماً في العمل بهذا الشأن. وهناك عقبات أمام التنفيذ يلزم تذييلها، وهي قصور الأطر التشريعية أو التنظيمية وضعف التكنولوجيا ونقص الموظفين. ويتواصل العمل على معالجة هذه المشكلة مع القيام بمبادرات جديدة على الصعيدين الدولي والوطني. ويقول رئيس الهيئة "إنّ التعاون الدولي على مواجهة هذه المسألة ضروري، فينبغي مثلاً للحكومات التي تكتشف وجود صيدليات إنترنت غير مشروعة تعمل داخل أراضيها أن تخطر الحكومة المعنية؛ وينبغي تعزيز التعاون في مجال المساعدة التقنية."

تزايد اتجاه المجرمين إلى استخدام المواد الكيميائية "المخوّرة" في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية؛ المسؤولية المشتركة ما زالت على أهميتها الأولى في رأي الهيئة

وجهت الهيئة الانتباه في تقريرها السنوي لعام ٢٠١١ إلى تزايد استخدام المجرمين للسلائف الأولية أو السلائف "المخوّرة" في صنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة. فبسبب زيادة الضوابط، أصبح الاتجار بالسلائف الكيميائية المجدولة أبهظ تكلفة وأشد صعوبة. ويضطر المتّجرون أكثر فأكثر إلى البحث عن مواد كيميائية غير مجدولة لتجنّب انكشاف أمرهم.

ومثال ذلك أنّ حمض فينيل الخل - وهو من السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية - بات يؤدي، مع بعض مشتقاته غير الخاضعة للمراقبة، دوراً أهم بكثير في صنع الميثامفيتامين، ولا سيما في المكسيك. فقد ضبط أكثر من ١٨٣ طناً من حمض فينيل الخل على صعيد العالم في عام ٢٠١٠، وهي كمية كانت كفيلة، لو سُربت لاستخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات، بإنتاج ما يصل إلى ٤٦ طناً من الأمفيتامينات الخالصة. وعلى مدار عام ٢٠١١، لاحظت الهيئة أنّ الكثير من البلدان في أمريكا اللاتينية قد وسّعت من نطاق تدابير المراقبة لديها لتشمل مشتقات حمض فينيل الخل.

وتتصدى بلدان أخرى لاستخدام السلائف الجديدة في الصنع غير المشروع للمخدرات بسن تشريعات سوف تمكّنها من أن تبادر إلى مناوأة هذا الاتجاه الجديد. ومثال ذلك أن كندا قد وسّعت من نطاق تشريعها لمنع حيازة أيّ شيء قد يُستخدم عن علم في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ("الإكستاسي").

وتلاحظ الهيئة أن تسريب أهدريد الخل من قنوات التوزيع الوطنية ما زال بالغ الأهمية في صنع الهيروين غير المشروع. كما أن برمنغامات البوتاسيوم، الذي يُستخدم لصنع الكوكايين، يُنتج على نحو غير مشروع أو يستبدل بمواد أخرى.

وكان بدء نظام الهيئة للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") في عام ٢٠٠٦ عاملاً حاسماً في الحد من قدرة المجرمين على الحصول على السلائف الكيميائية. وقد وصل عدد الحكومات المسجلة في نظام "بن أونلاين" إلى ١٢٦ حكومة ويرسل عن طريقه سنوياً أكثر من ٢٠ ٠٠٠ إشعار سابق للتصدير. وإدراكاً لنجاح النظام، تحثُ الهيئةُ البلدانَ التي لم تسجّل نفسها بعد فيه على أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document Zur Information – kein offizielles Dokument Pour information – document sans caractère officiel للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

يحظر نشره قبل: ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢
الساعة ١١/٠٠ بتوقيت وسط أوروبا

البيان الصحفي رقم ٣
Press Release No. 3

أبرز التطورات الإقليمية

أفريقيا

برز تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية عبر أفريقيا إلى أوروبا كخطر كبير في السنوات الأخيرة. وما زال غرب أفريقيا يُستخدم لتهريب الكوكايين مع تزايد استخدام المتجربين بالمخدرات لحاويات الشحن البحري والطائرات التجارية لتهريب الكوكايين إلى المنطقة.

ويدخل الهيروين أفريقيا عبر شرق القارة ويُهرَّب، إما مباشرة أو عبر غرب أفريقيا، إلى أوروبا ومناطق أخرى. وفي عام ٢٠١١، ضُبطت كميات قياسية من الهيروين في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتخشى الهيئة بوجه خاص من أن يؤدي تزايد تدفق الهيروين على أفريقيا إلى زيادة في تعاطي المخدرات في سائر أرجاء المنطقة، ولا سيما في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وإذا كان القنب ينمو برّياً في جميع أرجاء أفريقيا، فهو يُنتج على نحو غير مشروع في جميع المناطق دون الإقليمية للقارة. وما زال المغرب منتجاً رئيسياً لراتنج القنب، ومعظمه يوجه إلى أوروبا أو شمال أفريقيا، وإن كانت المساحة المزروعة قد تناقصت تناقصاً كبيراً في السنوات الأخيرة.

وبرز تهريب المنشطات الأمفيتامينية من أفريقيا إلى مناطق أخرى كخطر جديد. وبات غرب أفريقيا الآن مصدراً من مصادر الميثامفيتامين المكتشف في الأسواق غير المشروعة في بلدان بشرق آسيا. ونيجيريا معرضة بوجه خاص لخطر التحول إلى مركز لتهريب الميثامفيتامين.

وما زال المتجرون يستخدمون أفريقيا كمنطقة لتسريب السلائف الكيميائية. وما زالت منطقتنا شرق أفريقيا وغربها معرضتين لخطر الاتجار بالسلائف، ولا سيما السلائف المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية. وتُسَرَّب في الجنوب الأفريقي كميات كبيرة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين المستوردين على نحو غير مشروع من أجل استخدامهما في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين.

وما زال توافر عقاقير الوصفات الطبية في الأسواق غير المنظمة مشكلة خطيرة من مشاكل الصحة العامة في أفريقيا. وهذا يشمل عقاقير مسرِّبة أو مزيفة وتحتوي على مواد خاضعة للمراقبة، وربما منشطات أمفيتامينية، فضلاً عن منومات ومهدئات. وما زال استخدام عقاقير الوصفات الطبية لأغراض غير طبية يسبب مشاكل كبيرة في الكثير من البلدان الأفريقية. ففي موريشيوس،

يشيع تعاطي عقار البوبرينورفين (السوبوتكس)، المستخدم لعلاج الارتهان للهيروين، أكثر من تعاطي الهيروين نفسه. ولا يزال معظم البلدان الأفريقية يفتقر إلى نظم لائقة لرصد تعاطي المخدرات، مما يحول دون إمكانية جمع بيانات كافية عن نطاق وأنماط تعاطيها. والقنب ما زال أشيع عقاقير التعاطي في أفريقيا، وتتراوح معدلات الانتشار السنوي بين ٣,٨ و ١٠,٤ في المائة من سكان أفريقيا من هم في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة. ويشكل متعاطو القنب في أفريقيا نسبة ٦٤ في المائة من مجموع المتعاطين الذين يتلقون العلاج من المشاكل المتعلقة بالمخدرات - وهي أعلى نسبة مسجلة بالنسبة لجميع المناطق.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاربي

ما زالت منطقة أمريكا الوسطى والكاربي تُستخدم كمنطقة عبور رئيسية لتهرب المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية. وقد زادت منظمات الاتجار بالمخدرات من عملياتها في المنطقة مما يهدد بشدة الأمن فيها. وقد نقلت بعض كارتلات المخدرات المكسيكية، تحت ضغط سلطات إنفاذ القوانين المكسيكية، عملياتها للاتجار بالمخدرات إلى أمريكا الوسطى مصعدة في ذلك من أعمال العنف. وزادت أهمية بلدان أمريكا الوسطى كمناطق لإعادة الشحن في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٠، اعتُبرت كوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس لأول مرة بلدان عبور رئيسية لتهرب المخدرات الموجهة أساساً إلى الولايات المتحدة. ولقد وصلت حدة التصاعد في أعمال العنف المتصلة بالمخدرات، التي تشارك في إذكائها منظمات للاتجار بالمخدرات وعصابات عابرة للحدود الوطنية وعصابات محلية وجماعات إجرامية أخرى في أمريكا الوسطى، إلى مستويات مثيرة للانزعاج وغير مسبوقة، مما فاقم بشدة من تردّي حالة الأمن في المنطقة دون الإقليمية وجعلها واحدة من أعنف المناطق في العالم. والاتجار بالمخدرات والعنف على يد الشباب وعصابات الشوارع إلى جانب توافر الأسلحة النارية على نطاق واسع عوامل ساهمت في الارتفاع المتزايد في معدلات الجريمة في المنطقة دون الإقليمية. وأصبح الاتجار بالمخدرات عاملاً هاماً في رفع معدلات جرائم القتل في أمريكا الوسطى والعامل الرئيسي الوحيد وراء ارتفاع مستويات العنف في المنطقة دون الإقليمية. وباتت السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، وهي بلدان ما يُعرف باسم "المثلث الشمالي"، مع جامايكا، تشهد الآن أعلى معدلات لجرائم القتل في العالم. وقد يسرّ الفساد وضعف القدرة على إنفاذ القوانين من استخدام قنوات التهريب وأنشطة الاتجار بالمخدرات في المنطقة. ويُهرّب حوالي ٩٠ في المائة من الكوكايين إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك. وما زالت المخدرات تُهرّب إلى منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية أساساً عن طريق البحر حيث يستخدم المهربون الزوارق السريعة والسفن الغوّاصة وشبه الغوّاصة. كما أصبحت الجماعات الإجرامية تستخدم الطائرات الخفيفة أكثر فأكثر. وأصبح استخدام الحاويات وسفن الشحن في تهريب المخدرات مصدراً للقلق المتزايد في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأبلغت عدة بلدان في أمريكا الوسطى والكاربي عن ضبط "كراك" الكوكايين أو قاعدته ن أو أملاحه. وحصل أكبر عدد من هذه الضبطيات في العالم - ١٧٣ ٤ حالة - في الجمهورية الدومينيكية. وأفيدَ بأن ٥٠ في المائة تقريباً من إجمالي الطلب على العلاج من تعاطي المخدرات في المنطقة يرتبط بتعاطي الكوكايين، وأتى الكوكايين أيضاً في صدارة المواد الرئيسية التي تؤدي إلى الوفيات الناجمة عن تعاطي المخدرات أو المتصلة بها. ويفوق انتشار تعاطي الكوكايين في أمريكا الوسطى (٥,٠ إلى ٦,٠ في المائة) والكاربي (٤,٠ إلى ٢,١ في المائة) المتوسط العالمي.

أمريكا الشمالية

ظلت أمريكا الشمالية أكبر سوق للمخدرات في العالم، حيث سُجلت مستويات عالية من إنتاج المخدرات وصنعها وتجارتها واستهلاكها على نحو غير مشروع في جميع بلدان المنطقة الثلاثة. وما زال القنب أشيع المخدرات المنتجة في المنطقة، حيث تنتج

جميع البلدان الثلاثة كميات كبيرة منه.

ففي المكسيك، ظلَّت أعمال العنف المتصلة بالمخدَّرات متفشِّية رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة المكسيكية لمعالجة هذه المشكلة. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أعلنت الحكومة المكسيكية أنها ضبطت أكبر مزرعة للقنَّب تكتشف في هذا البلد، وكانت مساحتها ١٢٠ هكتارا ويمكن أن تصل غلتها إلى ما يُقدَّر بـ ١٢٠ طنا من القنَّب تبلغ قيمتها بأسعار الشارع ما يُقدَّر بـ ١٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ويُقدَّر أن أكثر من ٤٥ ٠٠٠ شخص يموتون في المنطقة لأسباب متصلة بالمخدَّرات في كل عام، وهو أعلى معدل سنوي للوفيات المتصلة بالمخدَّرات في العالم. وما زال تعاطي عقاقير الوصفات الطبية في أمريكا الشمالية مشكلة مهمة باتت تشكِّل الآن أسرع مشاكل المخدَّرات تفاقما في الولايات المتحدة.

أمريكا الجنوبية

في عام ٢٠١٠، بلغ مجموع المساحة المزروعة بشجيرات الكوكا على نحو غير مشروع في أمريكا الجنوبية ٢٠٠ ١٥٤ هكتار، أي أقل بنسبة ٦ المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٩. وقد تراجعت بشدة المساحة المزروعة على نحو غير مشروع في كولومبيا كما تراجعت تراجعا طفيفا في بيرو. ولم يحدث تغيير ذو بال في زراعة شجيرة الكوكا في بوليفيا.

ورغم أن المضبوطات العالمية من الكوكاين كانت مستقرة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، فإن أماكن ضبط الكوكاين قد تغيَّرت من أسواق المستهلكين في أمريكا الشمالية وأوروبا إلى مناطق المصدر في أمريكا الجنوبية، حيث استأثرت أمريكا الجنوبية بنسبة ٦٠ في المائة من مضبوطات الكوكاين العالمية في عام ٢٠٠٩.

وظلَّ القنَّب عقار التعاطي الأول في جميع أرجاء أمريكا الجنوبية. وبلغ معدل الانتشار السنوي لتعاطي القنَّب بين عموم السكان من الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة ما يتراوح بين ٢,٩ و ٣ في المائة، أو ما بين ٤,٦ و ٧ ملايين شخص في عام ٢٠٠٩. ورغم مؤشَّرات استقرار معدَّلات انتشار تعاطي الكوكاين في أمريكا الجنوبية، فإنَّ معدَّلات تعاطي الكوكاين في المنطقة، التي بلغت ما يتراوح بين ٠,٩ و ١ في المائة، كانت أعلى من المتوسط العالمي. وما زال الكوكاين أيضا عقار التعاطي الأول بين السكان الذين يُعالجون من مشاكل المخدَّرات ويأتي على رأس المواد المذكورة أكثر من غيرها كسبب للوفيات الناجمة عن المخدَّرات أو المتصلة بها في أمريكا الجنوبية.

آسيا

شرق آسيا وجنوبها الشرقي

ظلَّت معدَّلات زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وإنتاج الأفيون تتزايد في ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ٢٠١٠. وأفيد بمزاولة الاتجار غير المشروع بالميثامفيتامين على نطاق واسع في عام ٢٠١٠، ولا سيما في المنطقة التي تضم تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وميانمار. ومن أبرز المشاكل في المنطقة الاتجار غير المشروع بالكيتامين وتنامي تعاطي تلك المادة التي لا تخضع للمراقبة الدولية.

وتعاطي الميثامفيتامين متزايد في الكثير من بلدان المنطقة، ولا سيما بين الشباب. ومحدودية خدمات العلاج المتصلة بالمخدَّرات والنقص في موظفي الرعاية الصحية المؤهلين يعرقلان بشدَّة من وضع برامج للوقاية والعلاج من تعاطي المخدَّرات في الكثير من بلدان شرق آسيا وجنوبها الشرقي.

جنوب آسيا

يشهد جنوب آسيا تفاقماً في مشاكل تعاطي عقاقير الوصفات الطبية والمستحضرات الصيدلانية المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية التي تُصرف بدون وصفات طبية. ويُحصل على الكثير من هذه المواد من صيدليات لا تلتزم بمقتضيات الوصفات الطبية أو من صيدليات الإنترنت التي تعمل بصفة غير مشروعة.

وما زال الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية وسلانفها والاتجار بهذه المواد قائماً في جنوب آسيا. وتعاطي المخدرات بالحقن متزايد في جنوب آسيا، ويساهم في ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد من النوع جيم.

غرب آسيا

ما زال غرب آسيا مركز زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وقد شهد عام ٢٠١١ زيادات كبيرة في إنتاج الأفيون. ومن شأن تضافر عوامل انتشار زراعة خشخاش الأفيون في مقاطعات أفغانستان والزيادة الكبيرة في أسعار شراء الأفيون من المزارعين والتخفيضات المقررة في حجم القوة الدولية للمساعدة الأمنية، أن يؤدي إلى زيادة أكبر كذلك في الإنتاج بعد عام ٢٠١١. وهذا هاجس كبير لدى الهيئة، ولا سيما في منطقة تشهد بالفعل بعضاً من أعلى معدلات تعاطي المواد الأفيونية.

وقد زادت ضبطيات المخدرات المبلغ عنها في غرب آسيا زيادة كبيرة بالنسبة لمعظم فئات المخدرات الخاضعة للمراقبة على مدار العقد الماضي، حيث تضاعف كمّ الأفيون المضبوط ثلاث مرات ليصل إلى نحو ٦٤٥ طناً، ووصلت الكميات المضبوطة من الهيروين وراتنج القنب إلى الضعف تقريباً. وتشعر الهيئة بقلق متزايد إزاء الاتجار بالمنشطات وإمكانية تعاطيها، حيث تضاعف حجم مضبوطات الكوكايين أربع مرات وأصبح صنع الميثامفيتامين والاتجار به في المنطقة من الظواهر الشائعة بصورة متزايدة. وفي هذا الصدد، ما زالت الهيئة تلاحظ زيادات كبيرة في حجم الاحتياجات المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين - وهما من السلائف التي يمكن أن تستخدم في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع - في الكثير من بلدان غرب آسيا. وتحثُ الهيئةُ حكومات بلدان غرب آسيا على مراجعة احتياجاتها المشروعة السنوية من هاتين السليفتين وغيرهما من السلائف الكيميائية وضمان أن تستند إلى استخدامات نهائية مشروعة.

وما زالت بلدان الشرق الأوسط، ولا سيما الأردن والمملكة العربية السعودية، تعاني من اتساع نطاق الاتجار بالأمفيتامين. ففي عام ٢٠١٠، بلغ حجم الأمفيتامينات المضبوطة في هذين البلدين ١٠ أطنان، وقد أبلغت عن معظمها المملكة العربية السعودية، التي ما زالت بلد المقصد الرئيسي لأقراص الكابتاغون المزيفة.

أوروبا

يتزايد تعاطي القنب في عدد قليل من بلدان أوروبا. وقد زادت الزراعة غير المشروعة لنبات القنب في غرب أوروبا ووسطها زيادة كبيرة. وتتزايد زراعة نبات القنب على نطاق صناعي، ولا سيما داخل الأماكن المغلقة، وللجماعات الإجرامية المنظمة يد فيها. وقد لاحظت الهيئة أن بعض بلدان المنطقة تتساهل مع زراعة نبات القنب في الأماكن المغلقة بغرض الاستعمال الشخصي، ولكن هذا لا يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد تراجعت ضبطيات القنب في أوروبا في السنوات الأخيرة، ربما نتيجةً لتزايد عدد الضبطيات في شمال أفريقيا. وما زالت ألبانيا وصربيا بلدي المصدر الرئيسيين لعشبة القنب التي تضبطها السلطات الجمركية في شرق أوروبا وجنوبها الشرقي. وقد زاد كمّ القنب، على شكل عشبة وراتنج على السواء، المضبوط في البلدان الواقعة على طول درب البلقان في عام ٢٠١٠ بالمقارنة بعام ٢٠٠٩.

ورغم استقرار معدلات تعاطي الكوكايين في السنوات الأخيرة في معظم بلدان غرب أوروبا ووسطها، فإن مستويات التعاطي ما زالت مرتفعة نسبياً. ويبدو أن انتشار تعاطي الكوكايين من غرب أوروبا إلى جنوب شرق أوروبا وشرقها ما زال مستمراً، وما زالت أوروبا ثاني أكبر سوق للكوكايين في العالم. وحدث تنوع في دروب تهريب الكوكايين إلى أوروبا، مع زيادة التهريب عبر شمال أفريقيا. وقد ارتفع حجم الكوكايين الذي ضبطته سلطات الجمارك في شرق أوروبا ارتفاعاً شديداً في عام ٢٠١٠. وكانت أوكرانيا والاتحاد الروسي بلديّ المقصد الرئيسيين لشحنات الكوكايين في شرق أوروبا وجنوبها الشرقي، ويبدو أن إرسال شحنات الكوكايين من إكوادور إلى الاتحاد الروسي بات اتجاهها سائداً.

وهناك تنوع متزايد في الأساليب والدروب المستخدمة لتهريب الهيروين إلى أوروبا. ومثال ذلك أن كمّ الهيروين المضبوط في أوروبا في عام ٢٠١٠ الذي كان قد هُرب على طول درب البلقان الشمالي عبر تركيا إلى بلغاريا ورومانيا وهنغاريا ثم النمسا، قد تراجع بالمقارنة بالكمّ المهرب على طول درب البلقان الجنوبي إلى إيطاليا عبر اليونان أو ألبانيا أو جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. وتستأثر أوروبا بأكبر حصة في سوق المواد الأفيونية العالمي، وتعاطي الهيروين هو أكبر مشكلة للمخدرات فيها من حيث معدّل الوفيات والأمراض. وهناك بالاتحاد الروسي، حسب التقديرات، ١,٧ مليون شخص تعاطوا المواد الأفيونية في عام ٢٠١٠ واستهلكوا نحو ٧٠ طناً من كمية المواد الأفيونية التي يُقدَّر أنها استُهلكت في شرق أوروبا وهي ٧٣ طناً.

ويتزايد في بعض بلدان أوروبا تعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وقد ظلّت مستويات تعاطي الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ("الإكستاسي") مستقرّة نسبياً مع تراجع ظاهر في معدلات التعاطي في بعض البلدان. ويتزايد الصنع غير المشروع للأمفيتامين. وقد زادت ضبطيات الميثامفيتامين في غرب أوروبا ووسطها خمس مرات من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٩، ويبدو أن الميثامفيتامين أصبح محلّ محلّ الأمفيتامين في شمال أوروبا.

وما زالت الهيئة تشعر بالقلق إزاء طائفة مختلفة من المواد المتعاطاة في أوروبا، وهي آخذة في التزايد. إذ تبين نتائج دراسة استقصائية أُجريت في عام ٢٠١١ على الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة أن ٥ في المائة من المجيبين قد تعاطوا مواد غير خاضعة للمراقبة. وفي عام ٢٠١٠، تبين أن المواد الجديدة، التي لا يخضع الكثير منها للمراقبة الدولية، قد بلغت مستوى قياسياً. وللتصدّي لتعاطي الميفيدرون المتزايد، قرّرت حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وضعه تحت المراقبة الوطنية.

أوقيانوسيا

ما زال انخفاض معدّل الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تحدياً يجابه المنطقة. وليست تسع دول (هي بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وجزر كوك وساموا وفانواتو وكيريباتي وناورو) أطرافاً في واحدة أو أكثر من تلك المعاهدات حتى الآن. وقد أصبح الكثير من هذه البلدان مناطق إعادة شحن ومقاصد للمخدرات والسلاتف المتّجر بها. وقد أبلغ عن تعاطي القنب والمنشطات الأمفيتامينية في تلك البلدان.

وفي أستراليا، تراجع تعاطي المنشطات الأمفيتامينية بينما زاد تعاطي الكوكايين والمستحضرات الصيدلانية المحتوية على مخدّرات. وتهريب الكوكايين إلى أستراليا مسألة مستجدة وتشارك جماعات إجرامية منظمّة مشاركة فاعلة في تهريب المخدّرات إلى أوقيانوسيا.

نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة مستقلة ترصد تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية لمراقبة المخدرات. وقد تأسست في عام ١٩٦٨ وفقاً للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

العضوية

تتألف الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم.

وظائفها

أُرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

وتسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير من المصادر المشروعة إلى القنوات غير المشروعة. وتحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتساهم في تصحيح تلك الأوضاع.

ولدى الهيئة أمانة تساعدها على أداء وظائفها المتصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة، التي تتخذ من فيينا مقراً لها، هي كيان إداري تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولكنها تخضع لإدارة الهيئة في جميع المسائل الفنية المتصلة بممارسة صلاحيات الهيئة وأدائها لوظائفها عملاً بالاتفاقيات.

التقرير السنوي

تنشر الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها تقدّمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة المخدرات. ويتضمن التقرير استعراضاً شاملاً لحالة مراقبة المخدرات في مختلف أرجاء العالم. وتسعى الهيئة، باعتبارها جهة محايدة، إلى كشف الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها وتقتراح التدابير اللازم اتخاذها.